تقدير أثر الإجراءات الاحترازية لتفادي انتشار فيروس كورونا على الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة ابريل/يونيو 2020

يونيو 2020

الملخص :
بسبب جائحة كورونا اتخذت مصر عدة قرارات تراوح أثرها بين التوقف التام لبعض الأنشطة الاقتصادية أو التوقف الجزئي بينما لم تتأثر بعض الأنشطة. وقد كان الهدف منها حماية صحة المصريين، وهو هدف منطقي، إلا أن آثارها السلبية على الاقتصاد المصري كانت كبيرة جدا مما يستدعي تقييم حجمها والبحث عن أسلوب أو طريقة تحقق الهدفين معا
الهدف الأول : الحفاظ على صحة المصريين
الهدف الثاني : تقليل (أو انعدام) الآثار السلبية لأي إجراءات تحقق الهدف الأول
لقد انصبت الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا على الربع الرابع من سنة 2020/19 أي الفترة أبريل/يونيو 2020 حيث طبقت الإجراءات الاحترازية اعتبارا من 2020/3/29 حتى آخر يونيو 2020
ولتقييم هذا التأثير السلبي تم تحليل تأثير هذه القرارات على الأنشطة الاقتصادية المكونة لناتج المحلي الإجمالي وعددها 17 نشاط حسب تقسيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
أن معدل النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام 2019-2020 بلغ نحو 5%.
وتابعت أن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة خلال عام 2019-2020 تبلغ 105 مليار جنيه أي نسبة 2٪ من ناتج عام 2018-2019.
لقد انتهت الدراسة إلى تقدير الآثار السلبية لهذه الإجراءات بما يتراوح بين 175 مليار و 180 مليار جنيه بالأسعار الثابتة لعام 2016

1 - مقدمة

ورد على موقع سكاي نيوز عربية – أبوظبي على الانترنت في 15 فبراير 2020 خبر أول إصابة بفيروس كورونا في مصر وكان في مقدمة الخبر الفقرة التالية

كشفت مصادر خاصة ل "سكاي نيوز عربية"، السبت، تفاصيل أول إصابة بفيروس كورونا المستجد في مصر. وأشارت المصادر إلى أن المصاب شاب صيني الجنسية يبلغ من العمر (35 عاما) وصل القاهرة قبل أسبوعين قادما من مدينة ووهان، بؤرة الفيروس في الصين.

توالت بعد ذلك أخبار انتشار الإصابات بفيروس كورونا في مصر إلى أن أصبح جائحة تهدد صحة المصريين لذلك صدر في 24 مارس2020 قرار رئيس الوزراء رقم 768 التالي باتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية لتفادي انتشار الفيروس

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٣ لسنة ٢٠٢٠، يحظر على المواطنين ، بكافة أنحاء الجمهورية ، الانتقال أو التحرك على جميع الطرق من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحا درءا لأية تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد ، مع السماح بالحركة الضرورية المرتبطة بالاحتياجات الطارئة التي يقدرها مأموري الضبط القضائي .

(المادة الثانية)

توقف جميع وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحا .

(المادة الثالثة)

تغلق ابتداءً من الساعة الخامسة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحا أمام الجمهور كافة المحال التجارية والحرفية ، بما فيها محال بيع السلع وتقديم الخدمات والمراكز التجارية "المولات التجارية " ،وذلك خلال أيام الأسبوع فيما عدا يومي الجمعة والسبت فيكون الغلق على مدار الأربعة وعشرين ساعة .

ولا يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على المخابز ، محال البقالة ، الصيدليات والسوبر ماركت المتواجدة خارج المراكز التجارية .

(المادة الرابعة)

تغلق جميع المقـاهي والكافيتريات والكافيهات والكازينوهات والملاهـي والنـوادي الليلية والحانات ، وما يماثلها من المحال والمنشآت ، والمحـال التـي تقـدم التـسلية أو الترفيه .
كما تغلق أمام الجمهور جميع المطاعم ، وما يماثلها من المحال والمنشآت التي تقدم المـأكولات ، ووحدات الطعام المتنقلة ، على أن يقتصر العمل بهـا علـى خدمـة توصيل الطلبات للمنازل حتى الساعة السابعة مساءً

(المادة الخامسة)
يعلق تقديم جميع الخدمات التـي تقدمها الوزارات والمحافظات للمواطنين مثـل خـدمات الشهر العقاري ، السجل المـدني ، تراخيص المرور ، تصاريح العمل ، والجوازات .

ولا يسرى ذلك على الخدمات التي تقدمها مكاتب الصحة .
ويمتد سريان المستخرجات الرسمية الصادرة عـن الجهـات المـشار إليهـا بالفقرة الأولى من هذه المادة التـي تنتهـي صلاحيتها فـي اليوم الـسابق علـى تـاريخ العمل بهذا القرار أو خلال فترة سريانه طوال مدة العمل به ، وذلك دون أيـة أعبـاءء مالية على المواطنين .

(المادة السادسة)
تغلق جميع الأندية الرياضية والـشعبية ومراكـز الـشباب وصـالات الألعـاب الرياضية بكافة أنحاء الجمهورية .

(المادة السابعة)
تسرى أحكام المواد من الأولى حتى السادسة من هذا القرار لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به .

(المادة الثامنة)
تعلق الدراسة فـي جميع المدارس والمعاهد والجامعات أيا كـان نوعها ، وكـذلك أي تجمعات للطلبة بهدف تلقى
العلم تحت أي مسمى وحضانات الأطفـال أيا كـان نوعهـا ، وذلك لمدة أسبوعين اعتبارا من الأحد الموافق ٢٩ من مارس عام ٢٠٢٠

(المادة التاسعة)
يستمر العمل بقرار رئيس مجلس الـوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠ لمدة خمسة عشر يوما اعتبارا من الأربعاء الموافق الأول من أبريل عام ٢٠٢٠

(المادة العاشرة)
يستمر العمل بقـراري رئـيس مجلـس الـوزراء رقمـي ٦٠٦ لـسنة ٢٠٢٠ و٧٢٤ لسنة ٢٠٢٠ لحين إشعار آخر .

(المادة الحادية عشرة)
يستمر تعليق حركة الطيران الدولي في جميع المطارات المصرية حتـى نهايـة يوم ١٥ من أبريل عام ٢٠٢٠ بتوقيت القاهرة .

(المادة الثانية عشرة)
مع عدم الإخلال بـأي عقوبة أشد تـنص عليها القوانين المعمول بهـا يعاقـب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالحبس وبغرامة لا تجاوز أربعة آلاف جنيـــه أو بإحـــدى هاتين العقوبتين .

(المادة الثالثة عشرة)
تستمر المستشفيات والمراكز الطبية والعاملين بها فـي تقديم الخدمات العلاجيـة كمـا تستمر جميع وسائل الإعلام والعاملين بها فـــي ممارسة أعمالهم ، دون التقيد بـــأي مـن المواعيد المقررة بهذا القرار .
ولا تسرى المواعيد المقررة بهذا القرار على المركبـــات التـــي تنقـــل الأدويـــة والمستلزمات الطبية والمواد البترولية والغذائيـة والحاصـلات الزراعيـة والخـضر والفاكهة ، وما يماثلها .

(المادة الرابعة عشرة)
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبـارا مـن اليـوم التـالي لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٩ رجب ١٤٤١ هـ (الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٠ م) .
رئيس مجلس الوزراء
دكتور / مصطفى كمال مدبولي

وتوالت القرارات ببعض التعديلات الطفيفة حسب مقتضـى الأحوال ، ففي شـهر رمضان تم تعديل مواعيد الحظر لتبدأ من الساعة الثامنـة مساءً بدلا من الخامسة ، ثم الحظر التام في أسبوع العيد ثم العودة إلـى الحظر ابتداءً من السادسة مساءً ثم ابتداءً من 2020/6/1 الحظر من الثامنة مساءً حتى السادسة صباحاً

وهذه القرارات وإن كان الهدف منها حماية صحة المصريين، وهو هدف منطقي، إلا أن آثارها السلبية على الاقتصاد المصري كانت كبيرة جدا مما يستدعي تقييم حجمها والبحث عن أسلوب أو طريقة تحقق الهدفين معا

الهدف الأول : الحفاظ على صحة المصريين

الهدف الثاني : تقليل (أو انعدام) الآثار السلبية لأي إجراءات تحقق الهدف الأول

لقد انصبت الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا على الربع الرابع من سنة 2020/19 أي الفترة أبريل/يونيو 2020 حيث طبقت الإجراءات الاحترازية اعتبارا من 2020/3/29 حتى آخر يونيو 2020

ولتقييم هذا التأثير السلبي سيتم تحليل تأثير هذه القرارات على الأنشطة الاقتصادية المكونة لناتج المحلي الإجمالي وعددها 17 نشاط طبقا لتقسيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كما هي واردة في الجدول رقم (1) التالي

جدول رقم (1)
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج طبقا للنشاط الاقتصادي (مليون جنيه)
بالأسعار الثابتة لسنة 2017/16[1]

النشاط الاقتصادي	2013/12	2014/13	2015/14	2016/15	2017/16	2018/17	2019/18
الزراعة والصيد	352672	363274	374432	386027	398539	410954	424708
صناعة استخراجية	381063	366610	351725	332919	326940	352260	386940
الصناعات التحويلية	513899	538356	554889	559086	570590	597863	614534
الكهرباء	49504	51406	53463	57251	58320	60746	61550
مياه وصرف الصحي	17388	17951	18717	19448	20204	20848	21532
التشييد والبناء	135812	145693	160132	178098	195098	214644	233593
النقل والتخزين	129331	135948	142977	151146	159173	165218	171958
الاتصالات	43833	26075	50251	55386	62294	80149	93512
المعلومات	8910	9240	9604	9987	10388	10734	11133
قناة السويس	70708	72263	74011	75658	76714	84050	90649
تجارة الجملة والتجزئة	375495	396788	412935	435019	473235	490419	509339
الوساطة المالية	113427	119391	123472	128634	133782	138350	143202
تأمينات وتأمين	22746	23883	24690	25609	26635	27542	28488
السياحة	97545	53617	86884	62149	64567	88917	106764
الأنشطة العقارية	296832	315245	325844	340875	358496	371111	385691
الحكومة العامة	246609	259589	279126	293061	301772	306252	314452
تعليم وصحة وخدمات	147557	154803	159488	166151	172758	178884	185746
ناتج محلي إجمالي	3003331	3050132	3202640	3276504	3409505	3598941	3783791

(1) قامت الباحثة بتجهيز بيانات هذا الجدول كما هو موضح في الفقرة (2) التالية
المصدر : وزارة التخطيط والإصلاح الإداري ، منشورة في كتيب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **"مصر في أرقام"** السنوات 2016 حتى 2020

وقد تفاوت تأثير هذه الإجراءات مابين المنع التام للنشاط إلى الحظر الجزئي (بتقليل ساعات العمل) إلى عدم وجود أي تأثير كما سيوضح التحليل التالي

2 - بيانات الناتج المحلي الإجمالي

توافرت بيانات الناتج المحلي في نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حتى 2019/18 أي من 2018/7/1 إلى 2019/6/30 ولهدف هذا البحث نحتاج بيانات الربع الرابع من 2020/19 ولكن البيانات المتوفرة سنوية فقط ، لذلك يتم التنبؤ ببيانات 2020/19

ولكي يتم ذلك نحتاج إلى بيانات تاريخية، وقد توفرت بيانات عن الفترة 2013/12 حتى 2017/16 بأسعار ثابتة لسنة 2013/12 ثم الفترة 2017/16 حتى 2019/18 بأسعار ثابتة لسنة 2017/16 كما يلي

جدول رقم (2)
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج طبقا للنشاط الاقتصادي (مليون جنيه)
بالأسعار الثابتة

نشاط اقتصادي	سنة الأساس 2013/12					سنة الأساس 2017/16		
	/12 2013	/13 2014	/14 2015	/15 2016	/16 2017	/16 2017	/17 2018	/18 2019
زراعة وصيد	194453	200299	206451	212844	219743	398539	410954	424708
صناعات استخراجية	271933	261619	250997	237577	233310	326940	352260	386940
صناعات تحويلية	276861	290037	298944	301205	307403	570590	597863	614534
الكهرباء	28526	29622	30807	32990	33606	58320	60746	61550
مياه وصرف صحي	10690	11036	11507	11956	12421	20204	20848	21532
التشييد والبناء	73584	78938	86761	96495	105706	195098	214644	233593
النقل والتخزين	71718	75387	79285	83815	88266	159173	165218	171958
اتصالات	45021	26782	51613	56888	63983	62294	80149	93512
معلومات	5309	5506	5723	5951	6190	10388	10734	11133
قناة السويس	30610	31283	32040	32753	33210	76714	84050	90649
تجارة الجملة والتجزئة	219691	232149	241596	254517	276876	473235	490419	509339
الوساطة المالية	66057	69530	71907	74913	77911	133782	138350	143202
تأمينات وتأمين	12662	13295	13744	14256	14827	26635	27542	28488
السياحة	48613	26721	43300	30973	32178	64567	88917	106764
الأنشطة العقارية	158062	167867	173511	181515	190898	358496	371111	385691
الحكومة العامة	156052	164266	176629	185447	190959	301772	306252	314452
تعليم وصحة وخدمات	81739	85753	88348	92039	95699	172758	178884	185746
ناتج محلي إجمالي	1751313	1770259	1863169	1906134	1974186	3409504	3598942	3783790

المصدر : وزارة التخطيط والإصلاح الإداري ، منشورة في كتيب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **"مصر في أرقام"** 2016 – 2020 ،

ويلاحظ على هذه الفترة مايلي:

1 - للتنبؤ ببيانات 2020/19 لا يمكن الاعتماد على البيانات بالأسعار الجارية (من حيث المبدأ) ومن ناحية أخرى فإن البيانات قبل نوفمبر 2016 لا تتسق مع البيانات فيما بعدها

2 - الأحداث المعروفة لعام 2011 لها تأثير على بيانات 2012/11 ولذلك اعتمدت وزارة التخطيط سنة الأساس 2013/12 للفترة حتى 2017/16

3 - بعد تعويم الجنيه في نوفمبر 2017 غيرت الوزارة سنة الأساس إلى 2017/16

4 - استخدمت أرقام سنة 2017/16 بالأساسين لتحويل بيانات الفترة 2013/12 حتى 2016/15 إلى الأساس 2017/16 بالمعادلة التالية:

$$\text{النشاط سنة المقارنة للأساس ٢٠١٧/١٦} = \frac{\text{النشاط ٢٠١٧/١٦ لنفس الأساس}}{\text{النشاط ٢٠١٧/١٦ للأساس ٢٠١٣/١٢}} \times \text{النشاط سنة المقارنة للأساس ٢٠١٣/١٢}$$

وبالتالي أمكن تحويل بيانات الجدول (2) إلى البيانات المبينة في الجدول (1) أي أن بيانات الفترة 2013/12 حتى 2019/18 أصبحت متسقة لنفس الأساس 2017/16 ومن ثم يمكن استخدامها للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي سنة 2020/19 باعتباره اتجاه عام لهذه السلسلة

5 - يمكن إلى حد كبير الاعتماد على هذا العدد القليل من البيانات للتنبؤ ببيانات 2020/19 لما يلي:

أ - سنة 2020/19 ليست بعيدة عن السلسلة

ب - البيانات قبل 2013/12 يتخللها سنة 2011 بتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011/10 وكذلك 2012/11 لأن أحداث 2011 كانت في يناير من ذلك العام فتداخلت في السنتين

جـ - سيتم مقارنة هذه التنبؤات بتطبيق معدل نمو الناتج المحلي بين سنة 2018/17 وسنة 2019/18 على بيانات هذه السنة للتنبؤ بسنة 2020/19

6 - التنبؤ بسنة 2020/19 سيكون للسنة كاملة، ولا يوجد بيانات فصلية، لذلك سوف نفترض أن الناتج المحلي الإجمالي يتوزع على الفصول الأربعة بالتساوي

3 - التنبؤ ببيانات الناتج المحلي الإجمالي 2020/19

يمكن استخدام النموذج البسيط التالي للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع 2020/19

Behavioural equations (17) equation:

$$Y_{ij} = a_i + b_i T_{ij} + e_{ij} \qquad i = 1 \dots 17 \ , \ j = 1 \dots 7$$

معادلة لكل قطاع من 17 قطاع الموضحة في جدول (1)

$$\hat{Y}_{ij} = \hat{a}_i + \hat{b}_i T_{ij} \qquad i = 1 \dots 17 \ , \ j = 1 \dots 7$$

Identities

$$Y_j = \sum_{i=1}^{17} Y_{ij} \qquad \mathbf{j = 1 \dots 7}$$

$$\hat{Y}_j = \sum_{i=1}^{17} \hat{Y}_{ij} \qquad \mathbf{j = 1 \dots 7}$$

Quarterly prediction = $\frac{\hat{Y}_j}{4}$

حيث : $\boldsymbol{Y_{ij}}$ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع ***i*** في السنة ***j***

$\boldsymbol{T_{ij}}$ الزمن **j** = 1 ... 7 للقطاع ***i***

$\boldsymbol{e_{ij}}$ عنصر الخطأ في الزمن **j** = 1 ... 7 للقطاع ***i***

أ - باستخدام برنامج **SPSS 20** وتقدير بيان 2020/19 لكل نشاط باعتباره اتجاه عام للسلسلة

ب - ثم باستخدام معدل نمو الناتج المحلي من 2018/17 إلى 2019/18 الذي ورد على موقع أخبار اليوم على الانترنت وتطبيقه على 2019/18 للوصول إلى بيانات 2020/19

أخبار اليوم الاثنين، 02 سبتمبر 2019

كشف البنك المركزي المصري، عن استمرار ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي منذ الربع الرابع من عام 2016 ليسجل معدل مبدئي بلغ 5,7٪ خلال الربع الثاني من عام 2019، وبالتالي سجل **معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي 5,6٪ خلال العام المالي 2018/19** وهو الأعلى منذ العام المالي 2008/2007، وجاء التحسن مدعومًا بارتفاع صافي الصادرات.

جدول رقم (3)

التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي 2020/19 بالأسعار الثابتة 2017/16 حسب النشاط (مليون جنيه)

النشاط الاقتصادي	اتجاه عام لسلسلة زمنية		زيادة 5,6%	
	20/19 كاملة	الربع الرابع	20/19 كاملة	الربع الرابع
الزراعة والصيد	435169	108792	448492	112123
صناعة استخراجية	351800	87950	408609	102152
الصناعات التحويلية	626548	156637	648948	162237
الكهرباء	64559	16140	64997	16249
مياه وصرف الصحي	22257	5564	22738	5684
التشييد والبناء	247040	61760	246674	61669
النقل والتخزين	179767	44942	181588	45397
الاتصالات	97247	24312	98749	24687
المعلومات	11491	2873	11756	2939
قناة السويس	90022	22506	95725	23931
تجارة الجملة والتجزئة	534618	133655	537862	134465
الوساطة المالية	148259	37065	151221	37805
تأمينات وتأمين	29440	7360	30083	7521
السياحة	90912	22728	112743	28186
الأنشطة العقارية	400722	100181	407290	101822
الحكومة العامة	331480	82870	332061	83015
تعليم وصحة وخدمات	191627	47907	196148	49037
ناتج محلي إجمالي	3852958	963240	3995682	998921

هذه التقديرات طبعا بفرض أن الأمور كانت عادية وأنه لم توجد كورونا
واضح أن معدل النمو 5,6% أعلى من الاتجاه العام فالتقدير بالاتجاه العام حقق زيادة 1,8% فقط

وتوقع البنك الدولي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 5,3% في موقعه على الانترنت

كما توقعت "فاروس" القابضة تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري إلى نسبة تتراوح بين 4,5 إلى 5% بنهاية العام المالي الجاري، مقابل 6,5% بنهاية العام المالي 2019/18.

وطبيعي أن تختلف التقديرات طبقا للأسلوب المتبع في حساب هذه التقديرات، ولأغراض هذا البحث سنعتبر تقدير السلسلة الزمنية حد أدنى وتقديرات البنك المركزي المصري بمعدل نمو 5,6% هي الحد الأعلى

4 - تقدير التأثير السلبي للإجراءات الاحترازية لتفادي انتشار فيروس كورونا على الناتج المحلي الإجمالي المصري

لتقدير هذا التأثير سيتم دراسة تأثير قرار رئيس الوزراء رقم 768 السابق والقرارات التالية على كل نشاط اقتصادي من مكونات الناتج المحلي، و تأثير القرارات الخاصة بفيروس كورونا كانت في اتجاهين :

1 - التوقف التام للنشاط مثل إغلاق أماكن التجمعات كالمدارس والملاهي ..... الخ

2 - التوقف الجزئي للنشاط بسبب الغلق ابتداءً من الساعة الخامسة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحا أمام الجمهور كافة المحال التجارية والحرفية ..... الخ

سوف يتم تقدير هذا التأثير نسبيا وقيميا وجمع هذه النتائج في الجدول رقم (7) في آخر البحث

1/4 التأثير على قطاع الزراعة

في الفترة ابريل/يونيو من كل عام نكون أمام نشاطين كبيرين في قطاع الزراعة هما حصد المحاصيل الشتوية وأهمها القمح وبنجر السكر وزراعة المحاصيل الصيفية وأهمها الأرز والقطن والذرة. وطبيعة العمل في الحقل يكون في أماكن مفتوحة والنشاطات الزراعية عامة لا يكون فيها تقارب جسدي يخشى معه نقل عدوى فيروس كورونا لذلك لم يرد ذكر النشاط الزراعي في القرارات المختلفة

فمثلا ، على موقع اليوم السابع حدد وزير التموين في 19 يناير 2020 مواعيد تسليم بنجر السكر كما يلي

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية، بدء استلام بنجر السكر من المزارعين في المصانع التابعة لشركة السكر، اعتباراً من 15 فبراير المقبل ويستمر إلى آخر يونيو

وعلى موقع أموال الغد : في مؤتمر صحفي يوم 9 ابريل 2020 أعلن وزير التموين مواعيد العمل اليومي لتوريد القمح: **أن يبدأ موسم توريد القمح المحلى اعتباراً من 15 ابريل الجاري ولمدة ثلاثة أشهر حتى 15 يوليو 2020، على أن تكون مواعيد عمل لجان استلام الأقماح من 8 صباحاً حتى 8 مساءً، وفى شهر رمضان من 9 صباحا حتى الرابعة عصراً، ومن بعد الإفطار حتى 11 مساءً طوال شهر رمضان، مع تشكيل غرفة عمليات بوزارة التموين لمتابعة عملية التوريد**

هذه المواعيد للبنجر والقمح هي المواعيد العادية سواء في وجود كورونا أم لا.
أما الأنشطة الأخرى مثل الخضروات والفواكه والأسماك ..... الخ فهي تتم طبيعيا في مواعيد خارج ساعات الحظر الواردة في القرارات المختلفة

وعلى موقع جريدة المال أنه في 9 يونيو 2020 تلقى وزير الزراعة تقريرا من الدكتور أحمد العطار رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي حول إجمالي الصادرات خلال الفترة من الأول من يناير 2020 وحتى 2 يونيو الحالي.

وأشار التقرير إلى وصول الصادرات إلى 3 ملايين و226 ألفا و150 طنا من المنتجات الزراعية وضمت قائمة أهم الصادرات الزراعية عن هذه الفترة الموالح، البطاطس، البصل، عنب، رمان، ثوم، مانجو، فراولة، الفاصوليا، جوافة، خيار، الفلفل، باذنجان.

أي أن الصادرات الزراعية لم تتوقف أيضا

إذن يمكن القول أن قطاع الزراعة لم يتأثر بالإجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس كورونا

2/4 التأثير على الصناعات الاستخراجية

يقصد بهذه الصناعات استخراج البترول والغاز الطبيعي والمعادن ، وهذه الصناعات بطبيعتها تتم خارج التجمعات البشرية التي تهدد بنقل العدوى وهي تقترب من النشاط الزراعي ولذلك لم يرد ذكر هذه الأنشطة في القرارات المختلفة التي صدرت بخصوص فيروس كورونا

إذن يمكن القول أن قطاع الصناعات الاستخراجية لم يتأثر بالإجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس كورونا

3/4 التأثير على الصناعات التحويلية

يوضح الجدول (4) التالي تفاصيل الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية في الربع الرابع 2020/19 ونتناول تأثير الإجراءات الاحترازية لكورونا على كل صناعة من الصناعات المكونة للصناعات التحويلية

جدول رقم (4)

الأهمية النسبية للصناعات المكونة للصناعات التحويلية الربع الرابع 2020/19 بالأسعار الثابتة 2017/16

الصناعة	نسبة الإنتاج[1]	اتجاه عام مليون جنيه		زيادة 5,6%	
		الإنتاج	الضرر	الإنتاج	الضرر
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	20,37	31907	صفر	33047	صفر
غزل ونسيج وملابس وجلود	10,09	15805	6480	16370	6712
صناعات هندسية وإلكترونية وكهربائية	23,02	36057	25031	37347	23741
كيماويات أساسية ومنتجاتها	19,90	31171	صفر	32286	صفر
الخشب ومنتجاته	0,55	862	647	892	669
مواد بناء وخزف وصيني	5,03	7879	4727	8161	4897
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	2,00	3133	970	3245	973
صناعات معدنية أساسية	12,99	20347	8118	21074	8409
صناعات تحويلية أخرى	6,05	9476	3780	9815	3915
جملة الصناعة التحويلية	100,00	156637	49753	162237	49316

(1) المصدر :وزارة التجارة والصناعة – الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق – التقرير ربع السنوي "اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة 2011 – 2017) – القاهرة فبراير 2018 باقي بيانات الجدول حسبتها الباحثة

1/3/4 التأثير على الصناعات الغذائية

في المادة الثالثة من القرار 768 تم استثناء المخابز ومحال البقالة والصيدليات والسوبر ماركت الموجودة خارج المولات من إجراءات الحظر ، واستمر هذا الاستثناء في القرارات التالية ،

لذلك يمكن القول أن الصناعات الغذائية لم تتأثر بهذه الإجراءات

2/3/4 التأثير على صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود

نشر الاتحاد الدولي لمصنعي المنسوجات[1] International Textile Manufacturers Federation (ITMF) عن نتائج الاستطلاع الذي أجراه بين أعضاء ITMF والشركات والجمعيات المنتسبة (من بينها الشركات والجمعيات المصرية) حول تأثير جائحة فيروس كورونا على سلسلة قيمة المنسوجات العالمية وشارك في المسح حولي 600 شركة وتشير البيانات إلى انخفاض الطلبات الحالية من المنسوجات بنسبة 41% في المتوسط على مستوى العالم وتراجع حجم التداول العالمي المتوقع في 2020 بنسبة 33%

بتطبيق نسبة انخفاض الطلب على هذه الصناعة يكون حجم الضرر:

حجم الضرر في التقدير بالاتجاه العام $= 15805 \times 0.41 = 6480$ مليون جنيه

(1) المصدر : صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات - الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية - القطاع التجاري - النشرة الشهرية رقم 323 – مايو 2020

حجـم الضـرر فـي التقـدير بمعـدل نمـو 5,6% = 16370 × 0.41 = 6712 مليون جنيه

3/3/4 التأثير على الصناعات الهندسية وإلكترونية والكهربائية

لم تتوفر بيانات الإنتاج عن الفترة ابريل/يونيو 2020 لذلك سوف نقدر هذا التأثير بالربط بين الإنتاج والصادرات في السنوات السابقة المتاح عنها بيانات

جدول رقم (5)

إنتاج وصادرات الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية 2011 – 2015 بالأسعار الجارية

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج (مليار جنيه)[2]	292,5	297,3	299,7	327,2	335,3
الصادرات (مليون دولار)[3]	1598,57	1588,63	1636,84	2387,45	2040,24
سعر صرف الدولار[4]	5,933	6,056	6,899	7,730	7,783
الصادرات (مليار جنيه)	9,5	9,6	11,3	18,5	15,9
نسبة الصادرات/الإنتاج %	3,25	3,23	3,78	5,65	4,74

المصدر (2) : وزارة التجارة والصناعة – اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر – العدد (1) فبراير 2018

(3) : وزارة التجارة والصناعة – تطور صادرات جمهورية مصر العربية من 2011 إلى 2015

(4) : البنك المركزي المصري – تطور سعر الدولار خلال 10 أعوام

ويمكن توقع زيادة هذه النسبة بعد تعويم الجنيه في نوفمبر 2016 لأن ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض سعر الصادرات المصرية وبالتالي تزداد قيمة الصادرات في أبريل/يونيو 2020 بمتوسط 5,75%

وقد بلغت الصادرات المصرية 28495[1] مليون دولار في 2019/18 وكان من المتوقع زيادة الصادرات 3% وبذلك تكون الصادرات المتوقعة 2020/19 هي 29350 مليون دولار أي مايوازي 475467 مليون جنيه بنفس سعر التحويل ويكون الربع الرابع ابريل/يونيو 118866 مليون جنيه وقد كشفت مصلحة الجمارك المصرية، عبر صفحتها الرسمية بموقع FaceBook ، أن الصادرات المصرية تراجعت في 70 يومًا فقط، بأكثر من 42 مليار جنيه نتيجة الانخفاض في صادرات جميع القطاعات بسبب قرارات الغلق والإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا. إذن انخفاض الصادرات يكون 54 مليار جنيه في 90 يوم أي أبريل/يونيو وتكون

الصادرات الفعلية = 118866 – 54000 = 64866 مليون جنيه

جدول رقم (6)
صادرات الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية 2011 – 2015 بالأسعار الجارية
(مليار جنيه)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات الصناعات الهندسية	9,5	9,6	11,3	18,5	15,9
إجمالي الصادرات[1]	188,4	186,8	199,9	195,3	168,1
صادرات هندسية/إجمالي الصادرات	5,04	5,14	5,65	9,47	9,46

المصدر : (1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مصر في أرقام 2020 – مارس 2020

يمكن قبول متوسط هذه النسب وهو 6.95% نسبة صادرات السلع الهندسية إلى إجمالي الصادرات خاصة بعد نوفمبر 2016 لأن الصادرات المصرية يكون سعرها أقل بسبب تعويم الجنيه في ذلك التاريخ وبذلك تكون الصادرات المتوقعة في الفترة ابريل/يونيو = 64866 × 6.95% = 3860 مليون جنيه

من الفقرة السابقة تم تقدير نسبة صادرات السلع الهندسية إلى إنتاجها 5,75% = 3860 مليون جنيه وبذلك يكون تقدير الإنتاج في هذه الفترة = 67130 مليون جنيه (بالأسعار الجارية) لولا مشكلة كورونا ولتحويل هذا الرقم إلى أسعار 2017/16 نقسم إنتاج الصناعة التحويلية في 2017/16 على قيمتها في 2020/19 نحصل على رقم المكمش Deflator = 570590 ÷ 626548 = 0,91 ويكون تقدير الإنتاج بأسعار 2017/16 هو

67130 × 91% = 61088 ويكون حجم الضرر:
حجم الضرر في التقدير بالاتجاه العام = 61088 - 36057 = 25031 مليون جنيه
حجم الضرر في التقدير بمعدل نمو 5,6% = 61088 – 37347 = 23741 مليون جنيه

يؤيد هذه التقديرات ماصرح به السيد/محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية في 17 مارس 2020 أن
الصناعات الهندسية تعاني 30% عجزا بمستلزمات الإنتاج أبرز تداعيات فيروس كورونا

وقال محمد المهندس رئيس الغرفة ، إن معظم قطاعات الصناعات الهندسية تأثرت سلبيا من تعطل الإنتاج في الصين عقب انتشار فيروس كورونا ومد فترة الإجازات السنوية، الأمر الذي انعكس على عدم إتمام تعاقدات جديدة لاستيراد المواد الخام.

وأضاف أنه تم خلال المرحلة الماضية محاولة توفير بدائل محلية لبعض المستلزمات الخفيفة، ولكن الأزمة تتمثل في وجود بعض المستلزمات ذات التكنولوجية المرتفعة والتي من الصعب إنتاجها محليا، ولا يوجد بديل لاستيرادها من الصين إلا السوق التركي لقربه من مصر والسوق الايطالي والذي يعاني أيضا من تداعيات كورونا.

ونوه بأن المصانع تحاول المحافظة على مستوى الأسعار وعدم تحريكها في ظل ركود الأسواق حاليا على الأجهزة المنزلية والأدوات الكهربائية لصالح السلع الاستهلاكية غير المعمرة والسلع الغذائية في ظل التخوف من تداعيات الفيروس.

وأوضح أن حجم المكونات المستوردة في الأجهزة المنزلية تتراوح ما بين 20-30% من مكونات البوتاجاز، و 40% من الثلاجة والتكييف و 50% من سخان الغاز و 20% من مكونات السخان الكهربي، منوها بأنه أغلب تلك المكونات لا يمكن تعويضها ببديل محلي ، بينما تم توفير بعضها ولكن لا تعد مؤثرة بقدر المستورد والذي يعد أساس الجهاز.

4/3/4 التأثير على الصناعات الكيماويات الأساسية ومنتجاتها

على موقع اليوم السابع في 12 ابريل 2020
قال خالد أبو المكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية، إن الصناعات الكيماوية من القطاعات التي شهدت نشاطا كبيرا خلال الفترة الحالية كصناعه وإنتاج وعلي رأسها المنظفات والمطهرات والتي شهدت زيادة في الإنتاج بنسبه 80.% ونوه بأنه تم زيادة الورديات في المصانع وزاد حجم الإنتاج وزاد معه حجم الصادرات إلى أن صدر القرار الوزاري بوقف تصدير بعضا من المطهرات والمنظفات والكحول لحاجته في السوق المحلي.
وذكر أبو المكارم أنه في مقابل وقف الصادرات وتوجيه الإنتاج للسوق المحلي كان هناك هدوءا في حركه الاستيراد والموانئ مما ساهم في تراجع حجم الواردات بنسبه تصل إلي 28٪ وزيادة الاعتماد علي المنتج المحلي كبديل للمستورد.
ونوه أبو المكارم بأنه إذا كان السوقين الأوربي والأمريكي قد شهد خفضا في حجم الصادرات اليهم من المنتجات الأخرى الكيماوية بسبب الظروف والمستجدات الجديدة فانه كما يقول هناك محاوله جازه لاستبدال هذين السوقين بالسوق الأفريقي وهو ما كان للمجلس الريادة في اقتحامه متوقعا طفرة في الصادرات اليه خلال الفترة القادمة.
ولفت إلى أن المجلس يجري اتصالات شبه يوميه بالمصانع والمصدريين من اجل الوقوف علي مدي تأثرهم بالأزمة ومحاوله المساعدة في حل ما يواجههم من مشكلات

يمكن القول أن الزيادة في إنتاج المنظفات والمطهرات تكون قد عوضت النقص الذي يمكن أن تكون قد عانت منه الفروع الأخرى لهذه الصناعة
لذلك يمكن القول أن الصناعات الكيماوية لم تتأثر بهذه الإجراءات

5/3/4 التأثير على صناعة الخشب ومنتجاته

على موقع اليوم السابع في 23 ابريل 2020

قال إبراهيم على سليم رئيس صندوق المأذونين الشرعيين، إنه لا صحة لما أشيع على مواقع التواصل الاجتماعي، لسحب دفاتر المأذونين، ومنع توثيق عقود الزواج بداية من شهر مايو حتى نهاية شهر سبتمبر، والمأذونين بكافة المحافظات يعملون مع أخذ التدابير الاحترازية التي فرضتها الدولة بتقليل عدد المواطنين الذين يتم استقبالهم بمكاتب المأذونين أثناء العقد، والالتزام بساعات العمل بعد فرض حظر التجوال لتكون ساعات العمل من 9 صباحا لـ 5 مساء.

وأكد رئيس صندوق المأذونين الشرعيين فى حديثه لـ"اليوم السابع":" شهدت عقود الزواج انخفاضا ملحوظا بسبب فيروس كورونا وذلك بسبب اعتراض الكثير من الزوجات على عقد زيجاتهن دون حفل زفاف، وهو ما ألقى بآثاره السلبية على المأذونين وأسرهم، كوننا لا نتقاضى أجرا ثابتا أو راتبا شهريا".

وعلى موقع الدستور في 5 ابريل 2020

"كورونا وقف حالنا".. بهذه العبارة؛ وصف محمد حسين؛ مأذون منطقة إمبابة؛ حال المأذون بعد انتشار فيروس كورونا. ويروي الشيخ محمد لـ"الدستور" أنه أصبح يعاني في عمله كمأذون بسبب فيروس كورونا قائلا: "كنت بشتغل كل الأيام ولحد أول أسبوعين من انتشار كورونا كنت بشتغل عشان مكنش في حظر وكانت الأفراح موجودة، دلوقتي الناس كلها خايفة، وأجلوا كتب الكتاب لبعد العيد وعايشين ببركة ربنا."

ومن كفر الزيات، أوضح الشيخ صبحي حسين: "كنت بكتب الكتاب للناس في أي وقت الصبح أو بالليل لكن بعد أزمة كورونا بقول للناس أخر ميعاد الساعة الواحدة ظهرا"، لافتا إلى أنه أصبح يطالب كل من يأتي إليه لعقد الزواج بحضور العروس والعريس ووكيل العروس والشهود فقط لمكتبه "اتبع إجراءات الوقاية من كورونا لكن الناس بتزعل وتقولي عاوزين نحضر ونفرح."

وعن تأثير فيروس كورونا على عمله، أوضح الشيخ صبحي أن عدد المقبلين على الزواج بعد انتشار فيروس كورونا أصبح قليل للغاية؛ فبعد أن كان يحضر إليه 4 زيجات في الأسبوع أصبح يأتي إليه زيجة واحدة في الأسبوع، وأحيانا لا تأتي.

كما نعلم فإن الزيجات الجديدة هي المحرك الرئيسي لصناعة الأثاث، ومن الواضح الانخفاض الملموس في عدد هذه الزيجات على مستوى الجمهورية الذي بلغ 75%

(زيجة واحدة في الأسبوع بدلا من 4) خلال شهر ابريل 2020 ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال شهري مايو ويونيو، لذلك أعلن المهندس أحمد حلمي رئيس غرفة صناعة منتجات الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات على موقع عالم المال في 7 أبريل 2020 أن قطاع الأثاث، شهد تضررا كبيرا جراء تفشى فيروس كورونا المستجد،مؤكدا أن تصنيع الأثاث يشهد ركود خلال الفترة الحالية، وتوقف حركة البيع والشراء والتصدير .

وقال "حلمي" لـ"عالم المال" إن قطاع الأثاث على مستوى المحافظات والأقاليم، فى حالة يرثى لها، وخاصة المشروعات الصغيرة، التى تأثرت بهذا الفيروس المستجد، ويظهر هذا التأثير داخل الورش الصغيرة والمتوسطة، والتي يعمل بها عدد كبير من العمالة غير الرسمية، مشيرًا إلى أن القطاع الصناعي على أعتاب أزمة كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي ترتبط بالسوق الخارجية.

وتابع "حلمي" أنه تقدم بمذكرة لرئيس اتحاد الصناعات ،بدوره لرفعها لمجلس الوزراء،تشمل عدة طلبات عاجلة للعاملين بقطاع الأثاث،والذين تأثروا بشكل كبيرا نتيجة لانتشار فيروس كورونا، وحالة الركود وتوقف حركة البيع والشراء فى القطاع إلى بطريقة قد تكون منعدمة،وتتضمن المذكرة،رفع التأمينات عن العمال، لمدة 6 أشهر، بالإضافة إلى إعفاء أصحاب المصانع والورش من الكهرباء والضرائب على الدخل،خلال هذه الأزمة التي يمر بها قطاع الأثاث على مستوى الجمهورية، على حد قوله.

يمكن تقدير الضرر على هذه الصناعة خلال هذه الفترة بنسبة 75% وتقديره كالآتي:

حجم الضرر في التقدير بالاتجاه العام = 862 × 75% = 647 مليون جنيه

حجم الضرر في التقدير بمعدل نمو 5,6% = 892 × 75% = 669 مليون جنيه

6/3/4 التأثير على صناعة مواد البناء والخزف والصيني

على موقع أموال الغد في 16 مايو 2020

قال المهندس محمد سامى سعد، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء

تسببت جائحة كورونا العالمية في إرجاء التفكير بملف تصدير صناعة المقاولات للخارج في ظل معاناة جميع الدول الخارجية من سيطرة وباء كورونا المستجد وتوجيه جهودها لمكافحة الأزمة ومحاولة العبور بأدنى خسائر ممكنة، فضلا عما خلفته تداعيات الفيروس المستجد من أزمات اقتصادية واضحة تجبر كافة الدول على إعادة تحفيز اقتصادها مرة أخرى والخروج من دوائر الركود والتباطؤ.

وكان قطاع المقاولات يتأهب في نهاية 2019 الماضي لتحقيق استفادة قوية من العمل بالخارج، وفتح فرص جديدة أمام مختلف الشركات العاملة محليا في الحصول على أعمال بالأسواق الخارجية وتقوية قدراتها على المنافسة.

وعلى موقع الشروق نشر في: الأحد 14 يونيو 2020
أكد عدد من المصنعين بقطاع مواد البناء، أن أزمة انتشار فيروس كورونا أثرت عليهم بالسلب وساهمت في تراجع الطلب بنسبة 60%، لاسيما مع قرار وقف تراخيص البناء الذي صدر فى منتصف الشهر الماضي، مما أثر بشكل عام على حجم مبيعات القطاع.

قال طارق الجيوشى، عضو غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، رئيس مجموعة الجيوشي للصلب، إن القطاع تأثر بشكل سلبي نتيجة انتشار فيروس كورونا مع انخفاض كبير في حجم الطلب نتيجة توقف معظم المشروعات، مضيفا أن توقف حركة الاستيراد أثر أيضا على الصناعة مع صعوبة استيراد المواد الخام «معظم مصانع الدرفلة شبه متوقفة عن العمل.«قال أحمد الزينى، رئيس شعبة مواد البناء بغرفة القاهرة التجارية، إن حجم الطلب تراجع بنسبة 60% بسبب أزمة كورونا مع قرار إيقاف تراخيص مواد البناء
يمكن قبول هذه النسبة ويكون الضرر الواقع على هذه الصناعة
حجم الضرر في التقدير بالاتجاه العام = 7879 × 60% = 4727 مليون جنيه
حجم الضرر في التقدير بمعدل نمو 5,6% = 8161×60% = 4897 مليون جنيه

7/3/4 التأثير على صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر

على موقع اليوم السابع في 6 أبريل 2020
قال عمرو خضر، رئيس شعبة الورق بغرفة القاهرة التجارية، إن أزمة انتشار فيروس كورونا أثرت على إنتاج الورق بنحو 25% فقط من إجمالي الإنتاج الشهري، موضحًا أن تراجع الإنتاج ظهر في الكتب الخارجية بعد توقف الترم الثاني للدراسة وتراجع الكتب الخارجية والمراجعات التي يتم إنتاجها للطلاب نهاية كل ترم.

وعل موقع مصراوي في 13 مايو 2020
قال وليد سليمان، رئيس شركة التحرير للطباعة، إن أزمة كورونا أثرت على قطاع الطباعة، سواء طباعة الكتب والقطاع التجاري، بينما انخفض التأثير على نشاط التعبئة والتغليف بالأزمة.

وكانت شركات التعبئة والتغليف الأقل تأثرا بالأزمة نظرا لوجود الطلب من قبل الشركات ولاعتماد هذا القطاع على العمل بعدة صناعات، بحسب ما ذكره متعاملون القطاع.
وأضاف سليمان، أن مبيعات شركات القطاع التجاري والكتب تراجعت بسبب الأزمة، كما توقفت شركات بالقطاع عن العمل تماما خلال الفترة الحالية.

وهو ما اتفق معه في القول أحمد جابر، رئيس غرفة الطباعة باتحاد الصناعات، قائلا إن مبيعات الشركات تراجعت بنسبة لا تقل عن 30% جراء أزمة كورونا الحالية.
يمكن قبول الرأي الأحدث في 13مايو 2020 أن هذه الصناعة تأثرت بنسبة 30% ويكون الضرر كالآتي
حجم الضرر في التقدير بالاتجاه العام = 3133 × 30% = 940 مليون جنيه
حجم الضرر في التقدير بمعدل نمو 5,6% = 3245×30% = 973 مليون جنيه

8/3/4 التأثير على الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات التحويلية الأخرى
تم تقدير الضرر الواقع على الصناعات الهندسية بنسب تتراوح بين 38,8% و 41% (راجع الفقرة 3/1/4) يمكن قبول متوسط هاتين النسبتين أي 39,9% كتقدير لنسبة الضرر الواقع على هذه الصناعات وذلك للأسباب التالية:

1 - لا تتوفر بيانات عن الصناعات المعدنية في فترة البحث
2 - الصناعات التحويلية الأخرى غير موضح الصناعات الداخلة فيها حتى يمكن العمل عليها
3 - الصناعات المعدنية تأثرت بنفس الأسلوب الذي تأثرت به الصناعات الهندسية من حيث اعتمادها على الواردات بنسبة تقترب من هذه النسبة
إذن يمكن قبول التقدير التالي على الصناعات المعدنية
حجم الضرر في التقدير بالاتجاه العام = 20347 × 39,9% = 8118 مليون جنيه
حجم الضرر في التقدير بمعدل نمو 5,6% = 21074 × 39,9% = 8409 مليون جنيه
كما يمكن قبول التقدير التالي على الصناعات التحويلية الأخرى
حجم الضرر في التقدير بالاتجاه العام = 9476 × 39,9% = 3780 مليون جنيه
حجم الضرر في التقدير بمعدل نمو 5,6% = 9815 × 39,9% = 3915 مليون جنيه

4/4 - تأثير كورونا على الكهرباء

على موقع الطاقة ATTAQA في 15 يونيو 2020 وفي تصرح لوزير الكهرباء أوضح أن

توزيع استهلاك الطاقة الكهربائية

يمثّل القطاع المنزلي نحو 41.7%، ويصل استهلاك القطاع الصناعي إلى 28.8%، والجهات الحكومية نحو 4.8%، الزراعة تستهلك 4.8%، والإنارة العامّة تستهلك 3.1%، والمحلّات التجارية تستهلك 5%، والمكاتب والعيادات ومحطّات الوقود وجهات أخرى تمثل 11.8%.

وعلى موقع اليوم السابع في 6 يونيو 2020 كشف مصدر مسئول بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، أن القطاع بالكامل يتعرض لخسائر مالية ضخمة منذ شهرين بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، كاشفاً أن قرار وقف تحصيل فواتير الاستهلاك من كبار المشتركين من القطاع الصناعي والسياحي ولمدة 6 أشهر من أهم أسباب الخسائر التي يتعرض لها القطاع.

وأوضح المصدر في تصريحات خاصة لـ"اليوم السابع" ، أن شركات توزيع الكهرباء لم تتمكن من سداد حصة الشركة القابضة من إيراداتها خلال ال -3 أشهر الماضية منذ بداية أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، موضحاً أن النسبة الأكبر في إيرادات شركات الكهرباء كانت تعتمد على كبار المشتركين من القطاع الصناعي والسياحي وليس من القطاع المنزلي.

وقال المصدر، إن هناك انخفاضا فى الطاقة المباعة للشهر الثالث على التوالي مقارنة بالكمية المباعة في نفس الأشهر من العام السابق، وذلك نتيجة غلق المراكز التجارية والمطاعم والمقاهي التزاما بقرار الحكومة بفرض حظر التجوال.

وأضاف المصدر، أن هناك انخفاضا في كمية الطاقة المباعة خلال شهري مارس وإبريل ومايو الماضي تتراوح ما بين 4 إلى 6 % يوميا بسبب الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد والحد من انتشار المواطنين.

يمكن تقدير خسائر قطاع الكهرباء بسبب كورونا كما يلي:

1 - وقف تحصيل فواتير القطاع الصناعي ونسبته 28,8%

2 - وقف تحصيل فواتير القطاع السياحي ومقدارها 1,6 مليار جنيه[1]

3 - الاستهلاك المنزلي 41,7% + الجهات الحكومية 4,8% + المحلات التجارية 5% + العيادات وجهات أخرى 11,8% = 63,3% انخفضت بنسبة تتراوح بين 4% و 6% نعتبرها 5% فيكون نسبة انخفاض الاستهلاك = 63,3% × 5% = 3.165% + البند ألأول 28,8% = 31.965%

(1) موقع بوابة أخبار اليوم في 21 يونيو 2020

حجم الضرر في التقدير بالاتجاه العام = 16140 × 31,965% = 5159 +
1600 = 6759 مليون جنيه
حجم الضرر في التقدير بمعدل 5,6% = 16249 × 31,965% = 5194 +
1600 = 6794 مليون جنيه

5/4 - تأثير كورونا على المياه والصرف الصحي

لا يوجد مؤشرات على تأثر هذا القطاع بجائحة كورونا لأن أعمال هذا القطاع تتم خرج ساعات الحظر

6/4 - تأثير كورونا على التشييد والبناء

لا يوجد مؤشرات على تأثر هذا القطاع بجائحة كورونا لأن أعمال هذا القطاع تتم خرج ساعات الحظر

7/4 - تأثير كورونا على النقل والتخزين

على موقع بالعربي CNN في 26 أبريل 2020 جاء
دبي، الإمارات العربية المتحدة – (CNN) نشر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) تقريراً يظهر توقعاته لتأثر شركات الطيران في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفيروس كورونا المنتشر، حيث ظهر أن القطاع قد يخسر 24 مليار دولار من إيرادات الركاب مقارنة بالعام 2019.
وتأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي في فترة الحظر ابريل/يونيو 2020 يصل إلى 3,3 مليار دولار أي 53,5 مليار جنيه بسعر التحويل 16,2 جنيه للدولار وذلك بالأسعار الجارية، ولتحويلها إلى أسعار 2017/16

نوجد المكمش Deflator = رقم النقل في 2017/16 ÷ 2020/19 بأسعار 2017/16

= 159173 ÷ 171958 = 92,56%

إذن تأثير كورونا على النقل الجوي بأسعار 2017/16 = 53,5 × 92,56% =
49,52 مليار جنيه = 49,520 مليون جنيه

وعلى موقع الشروق في 1 مايو 2020 جاء في تقرير غرفة التجارة الأمريكية في مصر
أن أكثر من 94% من إجمالي نقل البضائع الداخلية يستخدم شبكة الطرق في مصر، وبالتالي تأثر بحظر التجول بين عشية وضحاها (وزيادة الازدحام خلال النهار) المفروض لاحتواء تفشي المرض، فيما تم منح استثناءات حظر التجول

لنقـل المنتجـات الغذائيـة والسـلع الأساسـية الأخـرى اللازمـة لتزويـد المصـانع والموزعين وتجار التجزئة.
وأشار التقرير إلى أن السكك الحديدية لم تشهد سوى تـأثير ضـئيل فـى الطلب لأنها تحمل نحو 6% فقط من البضائع.
وعلى موقع وزارة النقل قطاع النقل البحري في 28 مارس 2020
وزير النقل :كل الموانئ البحرية المصرية تعمل على مدار 24 ساعة وانتظام تام لحركة الصادرات والواردات بها بالتزامن مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية
يمكن القول أن قطاع النقل الجوي هو الأكثر تأثرا عن القطاعات الأخرى

8/4 - تأثير كورونا على الاتصالات

على موقع اليوم السابع في 18 فبراير 2020
المصرية للاتصالات تؤكد عدم تأثير فيروس "كورونا" على أعمالها
وهو أمر منطقي لأن سبل الاتصال خاصة التليفونية لا تتأثر بالحظر كما أن سبل الاتصال الأخرى يمكن أن تتم خارج أوقات الحظر لذلك يمكن القول أن كورونا ليس لها تأثير على قطاع الاتصالات

9/4 - تأثير كورونا على المعلومات

على موقع اليوم السابع في 13 مايو 2020
أصدر المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تقريرا حول تأثير فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ويرى التقرير أن الحكومة المصرية من الممكن أن تستفيد من أزمة كورونا في التحول للرقمنة، وذلك عن طريق تنظيم مجموعة عمل "Force Task Digital" متنوعة التخصصات، تعمل على وضع خطة عمل تفصيلية للتعامل مع السيناريوهات المختلفة للأزمة "متفائلة وأقل تفاؤل ومتشائمة"، سواء للجانب الصحي أو التعلم عن بعد أو ممارسة الأعمال من المنزل، لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تلبية احتياجات المواطنين.
يمكن القول أن كورونا ليس لها تأثير على قطاع المعلومات

10/4 - تأثير كورونا على قناة السويس

على موقع المصري اليوم في 1 يونيو 2020

صرح أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس في مداخلة تليفزيونية، **إن دخل القناة تأثر بنسبة 12% هذا الشهر** وعبرت أحدث سفينة في العالم يوم 25 مايو وقناة السويس مازالت جاذبة وهي الطريق الأقصر والأكثر أمانا
يمكن قبول هذا الرقم في ضوء تأثر النقل البحري عالميا بجائحة كورونا حيث جاء على موقع العين الإخبارية في 23 مارس 2020 :
وجه وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) ضربة قاصمة لقطاع النقل البحري في العالم، وهو ما يثير مخاوف من نقص في السلع بالأسواق، ولكن لن يحتد الأمر في حال بدأ الاقتصاد الصيني في الانتعاش حال القضاء على الفيروس الوبائي.
وحذر الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية كيتاك ليم، الخميس، في تسجيل فيديو نشر على الموقع الرسمي للمنظمة، من أن الوباء طال "مناطق عبور النقل البحري."

11/4 - تأثير كورونا على تجارة الجملة والتجزئة

في المادة الثالثة من قرار رئيس الوزراء رقم 768 تم استثناء المخابز ومحال البقالة والصيدليات والسوبر ماركت المتواجدة خارج المراكز التجارية وهي تمثل أكبر جزء من تجارة الجملة والتجزئة مما يفيد بعدم تأثر هذا القطاع بالإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا
يؤكد ذلك ماورد على موقع extra news في 23 مايو 2020 حيث
أعلنت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن معدل النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام 2019-2020 بلغ نحو 5%.
أشارت السعيد إلى أن أبرز القطاعات مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالي في الربع الثالث من العام المالي 2019-2020، قطاع الصناعة بنسبة 12.2%، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 11.7%، وقطاعي الأنشطة العقارية والزراعة والغابات والصيد بنسبة 10.3%، 10.2% على التوالي فضلًا عن قطاع التشييد والبناء بنسبة 6.4%، والبترول بنسبة 5.9%، وقطاعي النقل والتخزين والسياحة بنسبة 4%، 2.7% إضافة إلي قطاع الاتصالات بنسبة 2.7%.
يمكن القول أن كورونا ليس لها تأثير على تجارة الجملة والتجزئة

12/4 - تأثير كورونا على نشاط الوساطة المالية

على موقع المال في 16 مارس 2020 جاء:
اضطرت إدارة البورصة لإيقاف جلسة التداول لمدة نصف ساعة لتجاوز مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "EGX100" حد الهبوط المقرر بنسبة 5% كما

أوقفت التداول على عشرات الأسهم لمدة 10 دقائق، بسبب هبوطها أكثر من المعدلات القانونية.
هبط المؤشر الرئيسي في البورصة المصرية EGX30 بنسبة 9.34% إلى 10148 نقطة، بينما تراجع مؤشر EGX70 بنسبة 7.37% إلى 1015 نقطة، كما نزل مؤشر «EGX100» الأوسع نطاقا بنسبة 7.09% إلى 1089 نقطة.

وعلى موقع المصري اليوم في 2 مايو 2020
تنتظر صناعة سوق المال طوق النجاة من الحكومة والبنك المركزي وصندوق حماية المستثمر، لإنقاذها من تداعيات تفشى فيروس كورونا المستجد، والذي ألقت تداعياته بظلالها على السوق المصرية، وفى القلب منها نشاط شركات الوساطة في الأوراق المالية «السمسرة»، وإدارة صناديق الاستثمار، وترويج الاكتتابات وغيرها من أنشطة سوق المال.
بالرغم من هذه المؤشرات السلبية إلا أننا نفتقر إلى بيانات تمكننا من قياس هذا الأثر، لذلك نعتبره صفر

13/4 - تأثير كورونا على التأمينات والتأمين

وعلى موقع الأسواق العربية في 11 يونيو 2020

كشف رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين علاء الزهيري، أن جائحة كورونا تسببت في انكماش حجم الطلب على عمليات التأمين الجديدة، بالإضافة إلى ضعف تحصيل الأقساط بنسب تتراوح بين 15 إلى 20% على الأقل.

ولفت إلى أنه من أصل 90 شركة وساطة التأمين، 40 إلى 50% منها فقط لا تزال فعالة بالسوق.

وأشار إلى تأثير تداعيات كورونا انعكست على وثائق تأمين السفر في ظل شل حركة السفر، وعلى بوالص تأمين الحياة، وكذلك التأمين البحري.

وعلى موقع مصراوي في 17 يونيو 2020
أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، أنها سجلت إيرادا محققاً حتى تاريخه عن العام المالي 2019-2020 بإجمالي مبلغ 618.3 مليون جنيه
وقالت الهيئة إن قطاع التأمين أسهم في هذه الإيرادات بمبلغ 255 مليون جنيه تقريبا بما يمثل نسبة 41.2%
وأضافت أن ذلك النظام أظهر حجم موازنتها عن العام المالي المقبل بإجمالي مبلغ 1.054 مليار جنيه في حين أن الإيرادات المتوقعة 400 مليون جنيه فقط.

يمكن تقدير نسبة ضعف تحصيل أقساط التأمين = (15% + 20%) ÷ 2 = 17,5%
ولما كانت مساهمة قطاع في إيرادات هيئة الرقابة المالية بلغت 255 مليون جنيه = 82,5% مما كان يجب تحقيقه لولا جائحة كورونا، ومن ثم 100% من الإيرادات = 255 ÷ 0,825 = 309,09 مليون جنيه
تأثير كورونا = 309,09 – 255 = 54,09 مليون جنيه
أما التأمينات فيتم تحصيل أقساطها بطريقة آلية خاصة من الموظفين، لكن الإعانة الشهرية للكل

على موقع اليوم السابع في 21 يونيو 2020

صرح وزير القوى العاملة محمد سعفان، بدأت اليوم الأحد، ولمدة 5 أيام، صرف الدفعة الثانية من المنحة الرئاسة لنحو مليون و600 ألف و216 عاملا غير منتظم، يصرفون ما يزيد عن 800 مليون جنيه، والتي قررها الرئيس عبد الفتاح السيسي لهذه الفئة المتضررة من فيروس كورونا المستجد.
لحساب الضرر الناتج عن كورونا نتبع الخطوات التالية:

1 - هذا العدد من العمالة توقف عن العمل، أي أنهم كانوا يضيفون إلى الناتج المحلي الإجمالي مايوازي نصيب كل منهم من الناتج المحلي الإجمالي تشير الساعة السكانية للجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء يوم 15

يونيو 2020 فيكون الناتج المحلي الفردي = 3783791 مليون ÷ 100500159 = 37650 جنيه سنوي = 3137 جنيه شهريا بأسعار 2017/16
مساهمة العمالة المتضررة في الناتج المحلي في ثلاث أشهر (ابريل/يونيو) = 3137 × 1600216 × 3
= 15059632776 جنيه هذا الرقم فقدناه من الناتج المحلي بسبب كورونا
2 - المنصرف في 3 شهور = 3 × 500 × 1600216 = 2400324000 جنيه بالأسعار الجارية
3 – نوجد مكمش الناتج المحلي = الناتج المحلي 2017/16 ÷ الناتج المحلي 2020/19
= 3409505 ÷ 3783791 = %90,11
4 - المنحة بأسعار 2017/16 = 15059632776 × 90,11% = 13570235094 جنيه

5 - نتيجة الخطوة (1) + نتيجة الخطوة (4) = الضرر من تعطل هذا العدد من العمال

= 15059632776 + 13570235094 = 28629867870 = 28630 مليون جنيه

إذن تـأثير كورونـا علـى التـأمين والتأمينـات = 28630 + 54 = 28684 مليـون جنيه

14/4 - تأثير كورونا على السياحة

بموجب القرار 768 توقف النشاط السياحي الخارجي والداخلي ويمكن القول بأن الضرر الواقع على السياحة يمثل 100% من إيراداتها بل ويضاف إليها نصيبها من الأفراد الذين استفادوا من المنحة الرئاسية ولكنهم سبق حسابهم مع التأمينات

15/4 - تأثير كورونا على الأنشطة العقارية

على موقع اليوم السابع في 18 مارس 2020 جاء في تقرير للكاتب أحمد حسن:

الخبراء المتخصصين في القطاع العقاري، قالوا إن القطاع العقاري يسير فى طريقه وبنفس معدل النمو، بل نتيجة لخفض الفائدة بصورة مفاجئة تصل لـ3 %، بحيث تصل لما كانت عليه قبل ثورة يناير، يصب في صالح القطاع العقاري، وهو ما قابلته الشركات العقارية من عروض كثيرة لجذب العملاء وخاصة الذين كانوا يلجأون للبنوك كملاذ لاستثمار مدخراتهم الوحيد، فهناك بعض الشركات قررت تثبيت الأسعار وعدم رفعها في عام 2020، وشركات أخرى قررت أن تصل مدة سداد الأقساط على 10 سنوات، و12 سنه، فيما قررت شركات أخرى إلغاء مقدم الحجز، بمعنى زيرو مقدم، على أن تكون هناك أقساط ثابتة.

هذه الإجراءات والقرارات الكثيرة التي اتخذتها الكثير من الشركات العقارية الكبرى، يؤكد بالدلالة على وعى هذه الشركات، وقدرتها على مواجهة أي تحدٍ يواجهه المجتمع المصري، فالكل يبحث عن المصلحة العامة، والكل يبحث عن تحقيق المنفعة، هذا من ناحية، وكذلك الأمر من ناحية المواطنين الراغبين في الاستثمار في العقار.

يمكن القول أن كورونا ليس لها تأثير على تجارة الجملة والتجزئة

16/4 - تأثير كورونا على خدمات الحكومة العامة

جاء في المادة الخامسة من القرار 768 " **يعلق تقديم جميع الخدمات التي تقدمها الوزارات والمحافظات للمواطنين مثل خدمات الشهر العقاري ، السجل المدني ، تراخيص المرور ، تصاريح العمل ، والجوازات .**

ولا يسرى ذلك على الخدمات التي تقدمها مكاتب الصحة" .

هذا الحظر أدى إلى التصريح التالي لوزير المالية المنشور على موقع البوابة في 21 مايو 2020
تأثير تداعيات كورونا على الاقتصاد كانت واضحة، فإن إيرادات الدولة فقدت نحو ٧٥ مليار جنيه خلال الفترة الماضية، في المُقابل أنفقت الحكومة نحو ٤٠ مليارا من حزمة الـ ١٠٠ مليار جنيه التي أعلن عنها الرئيس عبدالفتاح السيسي منتصف مارس الماضي، كما أنه من المتوقع أن تشهد نهاية العام المالي الحالي، انخفاضًا في الفائض الأولى المتوقع من ٢٪ إلى ١,٥٪ من الناتج المحلي، وزيادة العجز الكلى من ٧,٢٪ إلى ٧,٩٪، إلى جانب توقع وصول نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلى الإجمالي إلى ٨٥٪.
جاء في البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2020/19 المنشور في فبراير 2019 صفحة 8 أن إجمالي إيرادات الميزانية 1134,4 مليار جنيه والحكومة فقدت 75 مليار جنيه بسبب كورونا وأنفقت 40 مليار من حزمة 100 مليار فيكون مجموع الضرر 115 مليار جنيه بنسبة 10,14% من إجمالي الإيرادات ، وتكون هذه النسبة هي المتوقعة للضرر من كورونا بالنسبة للخدمات الحكومية

16/4 - تأثير كورونا على التعليم والصحة والخدمات الأخرى
نصت المادة الثامنة من القرار 768 على " **تعلق الدراسة في جميع المدارس والمعاهد والجامعات أيا كان نوعها ، وكذلك أي تجمعات للطلبة بهدف تلقى العلم تحت أي مسمى وحضانات الأطفال أيا كان نوعها ، وذلك لمدة أسبوعين اعتبارا من الأحد الموافق ٢٩ من مارس عام ٢٠٢٠**"

وقد استمر هذا الحظر حتى نهاية العام الدراسي عدا بدء امتحانات الثانوية العامة اعتبارا من 21 يونيو 2020

لذلك يمكن قبول نسبة الضرر 10,14% التي سبق حسابها في خدمات الحكومة العامة

يلخص الجدول التالي إجمالي الضرر على الاقتصاد المصري بسبب جائحة كورونا والذي تراوح بين 174,7 و 180,1 مليار جنيه نقص في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2017/16 وذلك في الفترة أبريل/يونيو 2020

جدول رقم (7)
تقدير التأثير السلبي لفيروس كورونا على الناتج المحلي الإجمالي المصري
الربع الرابع أبريل/يونيو 2020
بالأسعار الثابتة 2017/16

م	نشاط اقتصادي	اتجاه عام لسلسلة زمنية			زيادة 5,6%		
		ربع (4)	تأثير كورونا		ربع (4)	تأثير كورونا	
		مليون	نسبة %	نسبة %	مليون	نسبة %	مليون
1	الزراعة والصيد	108792	صفر	صفر	112123	صفر	صفر
2	صناعات استخراجية	87950	صفر	صفر	102152	صفر	صفر
3	الصناعات التحويلية	156637	31,76	49753	162237	30,40	49316
4	الكهرباء	16140	41,88	6759	16249	41,80	6794
5	مياه وصرف	5564	صفر	صفر	5684	صفر	صفر
6	التشييد والبناء	61760	صفر	صفر	61669	صفر	صفر
7	نقل وتخزين	44942	110,19	49520	45397	109,08	49520
8	الاتصالات	24312	صفر	صفر	24687	صفر	صفر
9	المعلومات	2873	صفر	صفر	2939	صفر	صفر
10	قناة السويس	22506	12	2701	23931	12	2872
11	تجارة جملة وتجزئة	133655	صفر	صفر	134465	صفر	صفر
12	وساطة مالية	37065	صفر	صفر	37805	صفر	صفر
13	تأمينات وتأمين	7360	389,73	28684	7521	381,39	28684
14	السياحة	22728	100	22728	28186	100	28186
15	الأنشطة العقارية	100181	صفر	صفر	101822	صفر	صفر
16	الحكومة العامة	82870	11,14	9232	83015	11,14	9248
17	تعليم وصحة وخدمات	47907	11,14	5337	49037	11,14	5463
*	ناتج محلي إجمالي	963240	18,14	174714	998921	18,03	180083

وكانت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية قد أعلنت على موقع eXtra news في 23 مايو 2020

أن معدل النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام 2019-2020 بلغ نحو 5%.
وتابعت أن الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة خلال عام 2019-2020 تبلغ 105 مليار جنيه أي نسبة 2٪ من ناتج عام 2018-2019.

وليس هناك تعارض بين التقديرات المحسوبة في هذه الدراسة وماصرحت به وزيرة التخطيط لأن الخسارة التي أعلنتها الوزيرة تقع في الربع الرابع ابريل/يونيو من السنة المالية 2020/19 ومن ناحية أخرى أن ماصرحت به الوزيرة كان توقعا وليس أرقاما حقيقية لأن أحداث الربع الرابع لم تكن قد وقعت فعلا عند الإدلاء بهذا التصريح

مراجع البحث :

أولا (دوريات ومنشورات)

1 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **"مصر في أرقام 2020"** ، القاهرة، مارس 2020 وأعداد مارس 2018 ومارس 2019

2 - المطابع الأميرية، **الجريدة الرسمية** العدد 12 مكرر (ب) القاهرة ، 24 مارس سنة 2020

3 - وزارة التخطيط والإصلاح الإداري ، منشورة في كتيب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **"مصر في أرقام"** السنوات 2016 حتى 2020

4 - وزارة التجارة والصناعة – الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق – التقرير ربع السنوي **"اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر (خلال الفترة 2011 – 2017)** – القاهرة فبراير 2018

5 - صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات - الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية - القطاع التجاري - **النشرة الشهرية رقم 323** – مايو 2020

ثانيا (مواقع على الانترنت)

6 - سكاي نيوز عربية – أبوظبي www.skynewsarabia.com

7 - بوابة أخبار اليوم www.akhbarelyom.com.

8 - جريدة المال www. almalnews.com

9 - اليوم السابع www. youm7.com

10 - الدستور www.dostor.org

11 - عالم المال www.alamalmal.net

12 - أموال الغد www.amwalalghad.com

13 - الشروق www.shorouknews.com

14 - مصراوي www.masrawy.com

15 - الطاقة www.nrea.gov.eg
16 - CNN العربية www.arabic.cnn.com
17 - وزارة النقل www.mot.gov.sa
18 - المصري اليوم www.almasryalyoum.com
19 - العين الإخبارية اليوم www.al-ain.com
20 - اكسترا نيوز اليوم www.extranews.tv
21 - المال www.almalnews.com
22 - الأسواق العربية www.alarabiya.net/ar/aswaq
23 - البوابة www.albawabhnews.com